

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- قوله أو أسلمت المجوسية أو المرتدة أو الوثنية التي حاضت عنده أو اشترى مكاتبه ذوات رحمه فحضر عنده ثم عجز .
- حلت بغير استبراء وهذا المذهب .
- قال في الفروع وفي الأصح لا يلزمه إن أسلمت مجوسية أو وثنية أو مرتدة أو رجع إليه رحمه مكاتبه المحرم لعجزه .
- قال الزركشي هذا المذهب .
- قال الناظم هذا الأقوى .
- وصححه في المحرر والحاوي فيما إذا أسلمت الكافرة .
- وجزم به في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة والوجيز وغيرهم .
- وقيل يجب الاستبراء في ذلك كله وأطلقهما في الرعايتين .
- تنبيه ظاهر كلامه أن السيد لو أخذ من المكاتب أمة من ذوات محارمه بعد أن حاضت عنده أنه يلزمه الاستبراء وهو صحيح وهو المذهب .
- قال في الفروع لزمه في الأصح .
- وصححه في المحرر والحاوي وقدمه الزركشي وغيره .
- وقيل لا يلزمه .
- قوله وإن وجد الاستبراء في يد البائع قبل القبض أجزاءه .
- هذا هو المذهب قاله بن منجا وغيره .
- وجزم به في الوجيز والمنور ومنتخب الآدمي .
- واختاره القاضي وجماعة من أصحابه .
- وقدمه في الهداية والمستوعب والمحرر والنظم والفروع وغيرهم